جامعة المدينة العالمية
Al-Madinah International University

مجلة الرّاسخون
ARRASIKHUN JOURNAL

ARRASIKHUN JOURNAL

PEER-REVIEWED INTERNATIONAL JOURNAL

مجلّة الرّاسخون

مجلّة عالميّة محكّمة

ISSN: 2462-2508

volume7, Issue4, December 2021

الإصدار السابع، العدد الرابع، ديسمبر 2021

مجلة الراسخـــون

مجلة عالمية محكمة

ISSN:2462-2508

أبحاث الإصدار السابع، العدد الرابع، ديسمبر 2021

أولًا: الدراسات الإسلامية

البحث	صفحة
تفسير قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا ﴾ للعلامة عبدالباقي الحنبلي الشهير بقبه قصة مفتي الحنابلة بالشام (ت1071هـ)	30-1
اللحنُ في تلاوة القرآن الكريم دراسة تطبيقية على الطلاب الأفارقة بمعهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها	50-31
محمد بن الحكم المروزي بين إخراج البخاري له وتجهيل أبي حاتم الرازي	69-51
تخريج الأحاديث والآثار المسندة في كتاب للهالأوسطلله للإمام ابن المنذر ت 318هـ من أول ذكر الدليل على أن الحائض ليست بنجس وصلاة المرأة بعد الحيض جمعا وتخريجا ودراسة	95-70
قواعد الاجتهاد والتقليد في ولاية القضاء وأدب القاضي عند الإمام ابن الرفعة في كتابه كفاية النبيه	120-96
قاعدة (الخطأ في العفو أولى من الخطأ في العقوبة): دراسة فقهية تأصيلية مع دراسة تطبيقية في المحاكم السعودية	140-121
اختيار القاضي عياض في مسألة زيارة النساء للقبور	156-141
الحركات التكفيرية المعاصرة (داعش نموذجا)	193-157

ثانياً: الدراسات اللُغويَة

البحث	صفحة
أدوات الشرط في السنن الكبرى للنسائي من كتاب الطهارة حتى كتاب السهو: دراسة نحوية دلالية.	217-194
الاقتراض اللغوي واقتراض الإنجليزية من العربية	247-218
الشيخ الخضر بن حماد وجهوده في علم الوضع من خلال كتابه: عنوان النفع في شرح رسالة الوضع	273-248
التجربة الشعرية عند علي أحمد باكثير (دراسة تحليلية وصفية)	300-274

أعضاء هيئة تحرير المجلة:

رئيس المجلة: الأستاذ المشارك الدكتور/ فضلان محمد عثمان

نائب رئيس المجلة: الأستاذ المشارك الدكتور/ الطيب مبروكي

مدير هيئة التحرير: الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الله يوسف

نائب مدير هيئة التحرير: الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد

سكرتيرة المجلة: الأستاذة/ دينا فتحي حسين متولي

محكمو أبحاث العدد (حسب الترتيب الأبجدي):

- الأستاذ المشارك الد كتور/ أحمد علي عبد العاطي.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ أشرف زاهر محمد سويفي.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ حساني محمد نور.
- الأستاذ الدكتور/ خالد حمدي عبد الكريم.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ خالد نبوي سليمان حجاج.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ دكوري عبد الصمد.
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سمير سعيد حسين الحصري.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ السيد سيد أحمد محمد نجم.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ صلاح عبد التواب سعداوي سيد.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ الطيب المبروكي.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الكريم أحمد مغاوري.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الله رمضان خلف مرسي.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الله يوسف.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عمر محمد دين.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ المتولي علي الشحات بستان.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد إبراهيم بخيت.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد إبراهيم محمد العلواني.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد عبد الحميد الشرقاوي.
- الأستاذ المشارك الد كتور/ محمد عبد الرحمن إبراهيم سلامة.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ منصور محمد أحمد يوسف.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ مهدي عبد العزيز.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ نادي قبيصي البدوي سرحان.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ ياسر عبد الحميد جاد الله النجار.

Arrasikhun Journal, Volume 7, Issue 4, December 2021

ISSN: 2462-2508

تخريج الأحاديث والآثار المسندة في كتاب "الأوسط" للإمام ابن المنذر ت 318هـ من أول ذكر الدليل على أن الحائض ليست بنجس وصلاة المرأة بعد الحيض جمعا وتخريجا ودراسة

أيمن بن عبد القادر رفه — باحث دكتوراه جامعة المدينة العالمية – ماليزيا — **ayman_rafa@yahoo.com**

د. منصور يوسف — أستاذ مشارك – جامعة المدينة العالمية – ماليزيا — **mansour.yousef@mediu.my**

الملخص

لا يخفي على الباحث في علوم الشريعة أن الحافظ ابن المنذر –رحمه الله–فقيه من الطّراز الأول، ويعدّ كتابه الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف من مفاخر المكتبة الفقهية ليس في الفقه الشافعي فحسب بل والفقه المقارن أيضا، ويسعى الباحث من خلال الدراسة إلى إظهار شخصية الحافظ ابن المنذر المحدث، وإخراج المسند لما حوى الأوسط من أحاديث مسندة، وبخاصة أنّ من بين المصادر التي ساق ابن المنذر الأحاديث بسند مصنفيها إما غير مكتملة أو مفقودة أو في عداد المخطوطات، وكذلك وصف المنهج الذي اتبعه ابن المنذر في كتابه الأوسط بناء على الاستقراء والتحليل لسند الحديث ومتنه، وتأتي أهمية البحث في أنه يتناول كتابا جمع بين علم الفقه وعلم الحديث، فهو أوسع الكتب في موضوعه، حيث إنه يجمع أصول الشريعة من الآيات القرآنية، والأحاديث الصحيحة، والآثار الثابتة المسندة، ويعدّ مرجعا هاما لمن يريد الوقوف على مذاهب أهل العلم في مسائل الفقه، واتبع الباحث في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي الوصفي ثم المنهج التجريبي؛ حيث قام بقراءة أحاديث الأبواب المرتبطة بالدراسة من كتاب الأوسط، ثم بدأ بتحليلها بدراسة سند الحديث ومتنه، وبناء على الاستقراء والتحليل قام بوصف المنهج الذي اتبعه ابن المنذر في كتابه، من خلال تتبع الأمور الجزئية بالاستعانة بالملاحظة والتجربة وافتراض الفروض لاستنتاج أحكام عامة، ويوصي الباحث باستكمال البحث في نفس المنهج لباقي أجزاء كتاب الأوسط لابن المنذر، والقيام ببحث مشابه على باقي مصنفاته، ومقارنة نتائجها بما وصل له هذا البحث، واستخدام المنهج نفسه على مصنفات أخرى للحديث ومقارنتها ببعضها مما يفيد الباحثين في المقارنة والترجيح بينها.

الكلمات الدلالية: علم الحديث، علم الفقه، الإمام ابن المنذر، كتاب الأوسط.

ISSN: 2462-2508

Abstract

This study aims to shed light on the target part of the Al-Awsat book to show the personality of Al-Hafiz Ibn Al-Mundhir Al-Muhadith, and the issuance of a chain of narration for the middle of the hadiths ascribed to it. Manuscripts, as well as describing the approach followed by Ibn al-Mundhir in his middle book based on the extrapolation and analysis of the hadith and its body, and securing the importance of research in that it deals with a book that combines jurisprudence and modern science, as it is the broadest book in its subject, as it collects the origins of the Sharia from the Quranic verses, hadiths The correct and fixed effects assigned, those are an important reference for those who want to stand on the doctrines of scholars in matters of jurisprudence, and the researcher followed in this research inductive descriptive analytical approach and then the experimental approach; Where he read the hadiths of the chapters related to the study from Al-Awsat book, then he began analyzing it by studying the evidence of the hadith and the body, and based on extrapolation and analysis he was the method followed by Ibn Al-Mundhir in his book, by tracking the partial matters using the observation and experience and assuming the assumptions to conclude general provisions, and the researcher recommends the completion of Search in the same curriculum for the rest of the book, his work, and on other compilations to talk, and compare them to each other which benefits researchers.

Keywords: The science of hadith, the science of jurisprudence, Imam Ibn Al-Mundhir, Al-Awsat Book.

ISSN: 2462-2508

المقدمة

الحمد لله حمداً كثيرا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وصلى الله وسلم على من بعثه الله رحمة للعالمين وعلى آله وصحابته الطيبين الطاهرين وعلى من اقتفى أثرهم إلى يوم الدين.

وبعد

ابن المنذر هو الإمام الحافظ الفقيه، شيخ الإسلام، صاحب التصانيف الفريدة والمجمع على إمامته، وغزارة علمه، وجمع بين علمي الحديث والفقه، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ولد في حدود موت الإمام أحمد بن حنبل والذي توفي في عام 241 هـ، نشأ في نيسابور [1]، وذكر المترجمون أنه نزل مكة وكان شيخ الحرم، [2] وقد ذكر في كتابه الأوسط، أنه سمع بمصر من بكار بن قتيبة [3]، مما يدل أنه رحل إليها، ويعد من فقهاء الشافعية.

قال النووي في التهذيب: "لا يلتزم التقييد في الاختيار بمذهب أحد بعينه، ولا يتعصب لأحد ولا على أحد على عادة أهل الخلاف، بل يدور مع ظهور الدليل ودلالة السنة الصحيحة، ويقول بها مع من كانت، ومع هذا فهو عند أصحابنا معدود في أصحاب الشافعي، مذكور في جميع كتبهم في الطبقات، ومما يبرز اجتهاده أنه إذا وافق الشافعي فإن موافقته له مبنيّة على موافقة الشافعي للسنة الصحيحة"[4]، وهذا يظهر كثيرا للمستقرئ للكتاب، وخلاصة الحكم فيه أنه إمام حافظ ثقة.

والكتاب يعتبر مصدرا ثالثا بعد المصنفين: عبد الرزاق، وابن أبي شيبة في ذكر الآثار عن الصحابة والتابعين، فبلغ عدد النصوص الواردة بالكتاب (3345)، وهي تتنوع بين أحاديث مرفوعة وآثار موقوفة على الصحابة والتابعين، علما أن الكتاب الذي بين أيدينا ليس كاملا؛ بل هو قطع متفرقة من الكتاب عثر عليها المحقق، وقد انفرد الكتاب بعدة آثار لم يذكرها غيره، ومن ذلك ما ذكره في كتاب أحكام السرقة، باب ذكر الخيانة؛ ساق بإسناده أثرا عن جابر قال: "أضاف رجل رجلا فأنزله في مشربة له فوجد عنده متاعا له قد احتازه فأتى به أبا بكر..."[5] وغير هذا، وقد قسم الكتاب إلى كتب فقهية؛ ولكنه لم يبوب للمسائل داخل الكتاب الواحد؛ بل كان يذكر عناوين ويسوق تحتها المسائل التي يريد الحديث عنها.

---

(1) نيسابور: بفتح أوله، والعامة يسمونه نشاور: وهي مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة معدن الفضلاء ومنبع العلماء «معجم البلدان لياقوت (331/5)».

(2) بيد أن قلة تلامذته أثرت في خفاء ترجمته، وهذا يرجع -والله أعلم -إلى الحالة السياسية في ذلك الوقت؛ إذ أنه عاش أثناء فترة تاريخية طاحنة دارت فيها حروب القرامطة وقتل في المسجد الحرام ما يقرب من خمسة عشر ألفا كما ذكر المؤرخون.

(3) الأوسط، (344/1/رقم 295).

(4) النووي، «تهذيب الأسماء واللغات»، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008، ج 2ص197.

(5) ابن المنذر، «الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، دار طيبة الرياض، الطبعة الأولى، 1405هـ-1985م، ج12 ص 324.

ISSN: 2462-2508

ومما يجدر ذكره أن كتاب الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف لابن المنذر – رحمه الله – –كما ذكر بعض المحققين – هو مختصر لكتاب آخر للمؤلف وهو «المبسوط» والذي فقد ولم يطبع، وقد ذكر هذا المؤلف في أثناء كتابه «الأوسط»، والإمام الداوودي (ت 402هـ) المحدث الفقيه علم العلماء الأعلام وقد ذكر ابن خلكان (ت 608هـ) كان موصوفا بكرم الأخلاق والديانة ثقة في نقله والصفدي (ت 696هـ) قال عنه الحافظ العسقلاني كان الصفدي محباً ودوداً بين الناس وقد تصدى للإفادة بالجامع وكان إماماً عالماً صادقاً رحمهم الله أن لابن المنذر رحمه الله كتابا يدعى السنن المبسوط وهو في اختلاف العلماء ونقل مذاهبهم كما ذكر ذلك الإمام الذهبي (ت 748هـ) كان إماماً حافظاً ثقة ورعاً زاهداً رأساً في العلم والحفظ والإمام السيوطي (ت911هـ)كان حافظاً إماماً ثقة، رحمهم الله جميعا، ولعله قد يكون أوسع من الأوسط دلالة من باب دلالة الاسم على مسماه، كما ذكر ذلك أبو حمّاد[1] في مقدمة تحقيقه لكتاب «الأوسط».[2]

أما بالنسبة لكتب التراجم، فأكثر مؤلفيها لم يصرحوا بسماع الإمام ابن المنذر من الربيع، إلا ما كان من صاحب «العقد الثمين» [3] فإنه صرح بسماعه منه؛ أما الحافظ ابن حجر رحمه الله فقد أحسن القول في ذلك فقال في «لسان الميزان»: وكان يروي عن الربيع بن سليمان عن الشافعي ولم ير الربيع ولا سمع منه وذكر غير ذلك .....، وروايته عن الربيع عن الشافعي يحتمل أن تكون بطريق الإجازة، وغاية ما فيه أنه تساهل في ذلك بإطلاق أنا. انتهى كلامه[4].

ولأجل التّعرّف على حياة هذا العالم الفذّ، ومؤلفاته، والمنهج الذي سار عليه فيها، وإكمالا لبعض الجوانب التي لم يتم التعرّض إليها ممن سبق من الباحثين، أو أن التعرّض إليها لم يكن كافيا، قام الباحث – مستخدما المنهج الوصفي، ومستفيدا من المنهجين الاستنباطي والاستقرائي–بعمل هذا البحث.

1- إشكالية البحث

لقد شكّل حجم الكتاب الذي يتضمن خمسة عشرة جزءاً الإشكالية الأبرز في دراستي، ولأن الدراسة العلمية تستلزم قراءة الكتاب بتأن وروية، وهذا ما تيسر لي بحمد الله وقدمت هذا البحث في هذه الصورة راجيا الله العلي القدير القبول والتوفيق منه والسداد.

2- أسئلة البحث

ويمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي

(1) الدكتور صغير بن أحمد بن محمد حنيف أبو حماد الأنصاري رئيس شعبة السنة بقسم الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بالمدينة

(2) الفتني، «اجماعات الإمام ابن المنذر في غير كتابه الإجماع»، رسالة ماجستير، ص24.

(3) «العقد الثمين (106/2).

(4) «لسان الميزان (27/5)»

ISSN: 2462-2508

التالي: هل يمكن إضافة مسند للأحاديث من كتاب الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف للحافظ ابن المنذر –رحمه الله– ليضم إلى المكتبة الحديثية؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو وصف المنهج الذي اتبعه الحافظ أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري – رحمه الله –في كتابه الأوسط بناء على الاستقراء والتحليل لسند الحديث ومتنه؟

2. ما أهمية كتاب الأوسط لابن المنذر – رحمه الله– للعلماء والباحثين في الفقه وكيف أثر ذلك في حياته رحمه الله؟

3. كيف أثرت سيرة حياة ابن المنذر – رحمه الله –على منهجه في كتابه الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف؟

3- أهداف البحث

إن من أهم الأهداف التي نريد أن نصل إليها بعد الانتهاء من هذا البحث –بمشيئة الله –هو إضافة مسند للحافظ ابن المنذر –رحمه الله– يضم إلى المكتبة الحديثية، ويكون مرجع أصيل من مراجع البحث في السنة على وجه الخصوص، وهو عالي الإسناد يصل في إسناده إلى أصحاب الكتب الستة، أو يقاربهم.

كما أن البحث يهدف أيضا إلى تحقيق الأهداف التالية

أ- وصف المنهج الذي اتبعه الحافظ أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري – رحمه الله في كتابه الأوسط بناء على الاستقراء والتحليل لسند الحديث ومتنه.

ب- بيان أهمية كتاب الأوسط لابن المنذر – رحمه الله –للعلماء والباحثين في الفقه.

ج- بيان أثر سيرة حياة ابن المنذر – رحمه الله – على منهجه في كتابه الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف.

4- أهمية البحث

إن المطلع على التراث الإسلامي ليجد كما هائلا من العلوم والاجتهادات التي سبقت عصرها بعقود كثيرة، وسيقف حائرا أمام تلك الهمم والجبال التي ثبّت الله تعالى بها هذا الدين، فجعلهم منارات هدى يستضيء بها الناس، ومن أعظم ما تميزت به هذه الأمة دون بقية الأمم علم الفقه وعلم الحديث، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تتناول كتابا جمع بين هذين الفنيّن الأصيلين، ألا وهو كتاب «الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف»، للحافظ محمد بن إبراهيم بن المنذر؛ ففي الكتاب من الفوائد والمواد ما لا يوجد في أي مصدر آخر يعنى بهذا الموضوع، فهو أوسع الكتب في موضوعه، حيث يجمع أصول الشريعة من الآيات القرآنية، والأحاديث الصحيحة، والآثار الثابتة المسندة، ويعدّ مرجعا هاما لمن يريد الوقوف على مذاهب أهل العلم في مسائل الفقه، كما أنه يمثّل ما اتّسم به سلفنا الصالح من التجرد للحق، دون تعصب لفرد أو طائفة، بالإضافة إلى ذلك مكانته العلمية المرموقة ،حيث كان مثالا يحتذى في تاريخ المذاهب الفقهية، فقد قال فيه

ISSN: 2462-2508

الإمام النووي (ت 676هـ) -رحمه الله-[1] مبينا منزلته في كلمات جامعة: "واعتماد علماء الطوائف كلها في نقل المذاهب ومعرفتها على كتبه، وله من التحقيق في كتبه ما لا يقاربه أحد، وهو في نهاية من التمكّن في معرفة صحيح الحديث وضعيفه، وله عادات جميلة في كتابه الإشراف، إنه إن كان في المسألة حديث صحيح، قال: "ثبت عن النبي – صلى الله عليه وسلم – كذا، أو صح عنه كذا، وإن كان فيها حديث ضعيف" قال: "روّينا، أو يروى عن النبي -صلى الله عليه وسلم- كذا، وهذا الأدب الذى سلكه هو طريق حذّاق المحدثين، وقد أهمله أكثر الفقهاء وغيرهم من أصحاب باقي العلوم"، وقال عنه ابن تيمية -رحمه الله-[2]: "أبو بكر بن المنذر، وعليه اعتماد أكثر المتأخرين في نقل الإجماع والخلاف"، وقال عنه ابن القيم -رحمه الله-[3]: ابن المنذر، وهو من أعلم الناس بالإجماع والاختلاف.

5- مصطلحات البحث

1- الحديث النبوي: هو بمثابة القرآن في التشريع من حيث كونه وحيا أوحاه الله للنبي، والحديث والسنة مرادفان للقرآن في الحجية ووجوب العمل بهما، حيث يستمد منهما أصول العقيدة والأحكام المتعلقة بالعبادات والمعاملات بالإضافة إلى نظم الحياة من أخلاق وآداب وتربية.. والحديث في لسان العرب: الجديد من الأشياء، نقيض القديم؛ ويطلق على الكلام، قليله وكثيره؛ لأنه يحدث ويتجدّد شيئا فشيئا، وجمعه أحاديث.

وأما الحديث في اصطلاح علمائه، فهو: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم: من قول أو فعل، أو تقرير، أو وصف خلقي أو خلقي. [4]

ومعنى التقرير: أن يقول أحد أمامه صلى الله عليه وسلم قولا، أو يفعل فعلا، فلا ينكره عليه؛ أو لا يكون أمامه، ولكن يبلغه فيسكت عليه، فسكوته هذا تقرير له، يكتسب به صفة الشرعيّة؛ لأنه صلوات الله وسلامه عليه، لا يقر أمرا غير مشروع.

أما صفاته الخلقيّة، فمثل ما ورد في الأحاديث: من كونه أبيض الوجه مشربا بحمرة، وأنه ليس بالطويل البائن، ولا بالقصير المتردد، وأنه إذا مشى فكأنما ينحطّ من صبب؛ أي: مكان منحدر.

وأما صفاته الخلقيّة، فكما ثبت من أنه صلوات الله وسلامه عليه كان أجود الناس، وأشجع الناس، وأشدهم تواضعا وعطفا على الفقراء والمساكين، والأرامل واليتامى! وأعظمهم حلما وعفوا، مع قدرته على العقوبة، وأنه ما كان يواجه أحدا بما يكره، إلى غير ذلك من مكارم الأخلاق التي بعثه

(1) النووي، «تهذيب الأسماء واللغات»، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008، ج 2ص197.

(2) ابن تيمية، «مجموع الفتاوى»، وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودية، ط1، 1425هـ-2004م، ج21 ص 559.

(3) ابن قيم الجوزية، «الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة»، دار العصمة، ط1، 1408هـ ج2 ص 618.

(4) (الإمام السيوطي، تدريب الراوي، الطبعة الثانية، 1415هـ، ج1 ص 42 والنخبة وشرحها: ص18)

ISSN: 2462-2508

الله بها ليتمها.

والحديث بهذا المعنى خاص بالمرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، على ما ذهب إليه كثير من المحدّثين وجروا عليه في كتبهم. (1)

2- سند الحديث: السند

أ- لغة: معتمد الإنسان كذا فى القاموس (2).

ب-اصطلاحا: فيه أقوال ثلاثة، وهي:

أ- هو الإخبار عن طريق المتن (3).

ب- أو هو حكاية طريق المتن (4).

ج- أو هو الطريق الموصل للمتن (5).

المناسبة بين المعنى الاصطلاحي وبين المعنى اللغوي:

قال ابن جماعة: "وأخذه: إما من السند: وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل، لأن المسند يرفعه إلى قائل، أو من قولهم: فلان سند، أي معتمد فسمى الإخبار عن طريق المتن سندا، لاعتماد الحفاظ فى صحة الحديث وضعفه عليه (6).

3- متن الحديث: لغة: ما صلب وارتفع من الأرض وغيرها، وتقول مثلا ركبت متن الحصان وركبت متن البحر، وفي الاصطلاح هو ما ينتهي إليه السند من الكلام. (7)

4- المسند

أ-لغة: اسم مفعول من "أسند" بمعنى أضاف، أو نسب، والمسند من الحديث: ما إلى قائله (8).

ب-اصطلاحا: وله ثلاثة معان، وهي:

1- ما ذكره أبو بكر الخطيب، وهو الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه، وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله-- صلى الله عليه وسلم - - دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم

2- وما ذكره ابن عبد البر: أن المسند: ما رفع إلى النبى- صلى الله عليه وسلم - خاصة وقد يكون متصلا وقد يكون منقطعا.

---

(1) الحديث أ-لغة: الحديث لغة: ضد القديم، قال فى القاموس: "والحديث: الجديد، والخبر، جمعه: أحاديث" (القاموس: 17/1 -مادة «حدث»).

ب-اصطلاحا: هو ما أضيف إلى النبى- صلى الله عليه وسلم - من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة، وكذلك ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من قول أو فعل (الإمام السيوطي، تدريب الراوي، الطبعة الثانية، 1415هـ، ج1 ص 42، والنخبة وشرحها: ص18).

(2) (القاموس، مادة "سند") وفى المعجم الوسيط: (كل ما يستند إليه ويعتمد عليه من حائط وغيره، وأسند الحديث إلى قائله: رفعه إليه ونسبه) (المعجم الوسيط: مادة "سند").

(3) (شرح النخبة للقاري: ص16، وتوضيح الأفكار: ص7-8، وتدريب الراوي: 41/1).

(4) (النزهة: ص19، وقواعد فى علوم الحديث للتهانوى: ص2).

(5) (فتح المغيث: 16/1، وقواعد فى علوم الحديث للتهانوى: ص2، وشرح النخبة للقاري: ص16).

(6) (تدريب الراوي: 41/1)

(7) المتن

أ- لغة: ما صلب وارتفع من الأرض (القاموس: مادة "متن")

ب- اصطلاحا: ما ينتهي إليه السند من الكلام (تدريب الراوي: 42/1).

(8) (القاموس: 314/1-مادة"السند").

ISSN: 2462-2508

3- وما حكاه ابن عبد البر عن الجمهور: أن المسند لا يقع إلا على ما اتصل مرفوعا إلى النبى- صلى الله عليه وسلم - [1].

* ملاحظة: قد يطلق المسند على الكتاب الذي جمعت فيه مرويات كل صحابي على حده.

* المسند

أ- لغة: المسند-بكسر النون-: اسم فاعل من أسند الحديث بمعنى: رفعه، كما فى اللسان [2].

ت- اصطلاحا: هو من يروى الحديث بسنده، سواء كان عنده علم به، أو ليس له إلا مجرد الرواية [3]

5- تحمل الحديث:

أ-لغة: التخريج فى أصل اللغة: اجتماع أمرين متضادين فى شئ واحد، قال فى القاموس: "وعام فيه تخريج: خصب وجذب وأرض مخرجة (كمنقشة) نبتها فى مكان دون مكان وخرج اللوح تخريجا: كتب بعضا وترك بعضا والخرج: لونان، من بياض وسواد" [4].

ب-اصطلاحا: أما التخريج فى اصطلاح المحدثين فيطلق على ثلاثة معان، وهي:

1 -فيطلق على أنه مرادف لـ "الإخراج" أي إبراز الحديث للناس بذكر مخرجه، أي رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم

فيقولون مثلا: هذا حديث أخرجه البخاري، أو خرجه البخاري، أي رواه، وذكر مخرجه استقلالا

قال ابن الصلاح فى علوم الحديث: "وللعلماء بالحديث فى تصنيفه طريقتان: إحداهما: التصنيف على الأبواب، وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها " [5]. أو بعض شيوخه، أو أقرانه، أو نحو ذلك، والكلام عليها، وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين" [6].

3-ويطلق على معنى الدلالة: أي الدلالة على مصادر الحديث الأصلية، وعزوه إليها، وذلك بذكر من رواه من المؤلفين

قال المناوي فى فيض القدير-عند قول السيوطي: وبالغت فى تحرير التخريج- " بمعنى اجتهدت فى تهذيب عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث، من الجوامع والسنن والمسانيد، فلا أعزوا إلى شئ منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مخرجه، ولا أكتفى بعزوه إلى من ليس من أهله-وإن جل-كعظماء المفسرين" [7].

وهذا المعنى هو الذي شاع بين المحدثين فى القرون المتأخرة.

---

(1) (انظر: المعرفة: ص22، والكفاية: ص21، وعلوم الحديث: ص42، 43، والتقريب مع التدريب: 182/1، وفتح المغيث: 99/1، والتقييد: 64، 65، والنكت: 5/1 5 وما بعدها، والنزهة ص59 وما بعدها، والتوضيح: 258/1، 259).

(2) (انظر: اللسان: 221/3 مادة "سند").

(3) (انظر: التقريب مع التدريب: 43/1)

(4) (القاموس: 191/1-192 بتصرف يسير).

(5) (علوم الحديث: ص228)

(6) (فتح المغيث: 338/3)

(7) محمد عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير، شرح الجامع الصغير، الطبعة الثانية، 1391هـ-1971م، ج1 ص 2

ISSN: 2462-2508

وبناء على المعنى الثالث يمكننا أن نعرف التخريج اصطلاحا بما يلي: التخريج: هو الدلالة على موضع الحديث فى مصادره الأصلية التى أخرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة

هذا، ويطلق التخريج على معنى آخر غير المعاني الثلاثة التى مرت، وهذا المعنى هو:

إثبات شئ ساقط من الكتاب فى حواشيه بطريقة معينة، ويسمى "اللحق" أيضا [1].

6- مختلف الحديث:

أ-لغة: اسم فاعل من الاختلاف، وهو ضد الاتفاق، أو من الاختلاف وهو التردد [2].

والأحاديث المختلفة: التى يخالف بعضها بعضا، فليس بينها اتفاق فى المعنى، أو أنها تتردد بين معان مختلفة، يعارض بعضها بعضا.

ب- اصطلاحا: هو الحديث المقبول، المعارض بمثله، مع إمكان الجمع بينهما [3].

(1) (انظر المحدث الفاصل: (ص-66)، والإلماع: (ص-162) وما بعدها، وعلوم الحديث: (ص-193) وما بعدها، والتقريب مع التدريب: 79/2 وما بعدها، وفتح المغيث: 172/2، وتوضيح الأفكار: (366/2).

(2) (انظر: القاموس: مادة "خلف").

(3) (نزهة النظر: ص39، وانظر مضامينه والكلام عليه فى: علوم الحديث: ص284، والتقييد: ص285، وفتح المغيث: 82/3، والتوضيح: 423/2، واختصار علوم الحديث: ص147، والتقريب: 196/2، والتدريب: 196/2 وما بعدها).

6- منهجية البحث

اتبع الباحث في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي الوصفي؛ حيث قام بقراءة أحاديث الأبواب المرتبطة بالدراسة من «كتاب الأوسط لابن المنذر»، ثم بدأ بتحليلها، وذلك بدراسة سند الحديث ومتنه، وبناء على الاستقراء والتحليل قام بوصف المنهج الذي اتبعه ابن المنذر في كتابه، ومنهج الاستقراء يقوم على التتبع لأمور جزئية مستعانا على ذلك بالملاحظة والتجربة وافتراض الفروض لاستنتاج أحكام عامة. ويسمى بالمنهج التجريبي؛ لأنه يستند في تحليلاته إلى الملاحظة والتجربة وافتراض الفروض، وقد أضاف المسلمون إلى مسلك المنهج الاستقرائي مسلك العلة بالطرق الموصلة إليها: من سبر وتقسيم، واطراد، ودوران، وتنقيح مناط[4]، حيث أن منهج الاستقراء عند المحدثين يعتبر الركيزة الأساسية لمعرفة أنواع الحديث ولصلته الوثيقة بإثبات الكشف عن أحكام الأحاديث، فإن المحدثين كانوا سبّاقين في استخدام مناهج البحث في دراساتهم وكانت أبحاثهم في الجرح

(4) تنقيح المناط. ويسمّيه الحنفيّة الاستدلال، وهو أن يدل نصّ ظاهر على التّعليل بوصف، فيحذف خصوصه عن الاعتبار بالاجتهاد، ويناط الحكم بالأعمّ، أو ككون أوصاف في محل الحكم، فيحذف بعضها عن الاعتبار بالاجتهاد ويناط الحكم بالباقي. شرح جمع الجوامع 2 / 270، 292، والمحصول للرازي، والبحر المحيط للزركشي، تنقيح المناط، والتنبيه الذي عقبه، (القسم الثاني من الجزء الثاني ص 316 ط جامعة الإمام محمد بن سعود).

ISSN: 2462-2508

والتعديل في ميدانه التطبيقي ملتزمة بذلك، وهم من وضع قواعد التسوية في القبول للروايات والآثار، ويعدّون أول من أسس لهذا العلم؛ الأمر الذي ينقض دعوى السبق الغربي في ابتكار علم المناهج، وبشكل عام فإن الإسلام يعتمد المنهج الاستقرائي في كشف السنن والقوانين الثابتة والمطردة، وأن اكتشاف السنن والتوصل إلى الدليل الذي يبيّن الحق إنما يتأتى من استقراء التاريخ والواقع وآيات الأنفس والآفاق.[1]

أما المنهج التحليلي فهو منهج يقوم على دراسة الإشكالات العلمية المختلفة: تفكيكا أو تركيبا أو تقويما، فإن كان الإشكال تركيبة منغلقة، قام المنهج التحليلي بتفكيكها وإرجاع العناصر إلى أصولها، أما إذا كان الإشكال عناصر مشتتة؛ فإن المنهج يقوم بدراسة طبيعتها ووظائفها ليركب منها نظرية ما، أو أصولا إلى قواعد معينة، كما يمكن أن يقوم المنهج التحليلي على تقويم إشكال ما، أي نقده، ويتلخص المنهج في عمليات ثلاث قد تجتمع كلها أو بعضها في العمل الواحد، وهي: التفسير: أي التفكيك؛ والنقد: أي التقويم؛ ثم الاستنباط، أي التركيب[2].

7- إجراءات البحث

قام الباحث بقراءة أحاديث الأبواب المرتبطة بالدراسة من كتاب" الأوسط لابن المنذر" رحمه الله، ثم بدأ بتحليلها، وذلك بدراسة سند الحديث ومتنه، وبناء على الاستقراء والتحليل قام بوصف المنهج الذي اتبعه ابن المنذر في كتابه، وستكون الخطوات المتبعة في هذا المنهج هي:

1. عزو الآيات القرآنية إلى سورها مع ذكر رقم الآية.
2. تخريج الأحاديث من مظانها من الكتب الستة والمسانيد والمعاجم والأجزاء الحديثية والمشيخات والمستخرجات.
3. إذا كان الحديث في الصحيحين فسيكتفى بالعزو إليهما.
4. إذا كان الحديث خارج الصحيحين فإن الباحث يحكم عليه من خلال دراسة الأسانيد وبيان المتابعات والشواهد وغير ذلك.
5. الاستفادة من أحكام الأئمة النقاد إن وجدت.
6. بالنسبة لتراجم الرواة فسيُرجع لمظانها في كتب الرجال وينهي الترجمة غالبا بحكم الحافظ الذهبي في الكاشف وابن حجر في التقريب إذا كان الراوي من رجال كتب الستة، إلا إذا كان الراوي ممن يجمع على ثقته أو ضعفه يُكتفي حينها بحكم ابن حجر في التقريب.
7. الترجمة للصحابة وللأعلام غير المشاهير وأما المشاهير فيستغنى بشهرتهم عن الترجمة لهم.
8. الأنساب يُرجع في توثيقها وضبطها لكتب الأنساب وغالبا ما يُعتمد على كتاب الأنساب للسمعاني.

---

(1) عثمان، «المنهج الاستقرائي أنواعه واستخداماته عند المحدثين»، مجلة كلية التربية جامعة السلام، العدد الأول، (ص112).

(2) الأنصاري، «أبجديات البحث في العلوم الشرعية، ط1، (ص96).

ISSN: 2462-2508

9. البلدان يُعرّف بها من كتب البلدان مثل معجم البلدان لياقوت الحموي.

8- الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً- ترجمة ابن المنذر

هو الإمام الحافظ العلامة، شيخ الإسلام، محمد بن إبراهيم بن المنذر، أبو بكر النيسابوري، الفقيه، نزيل مكة، وصاحب التصانيف الشهيرة، أحد أعلام هذه الأمة وأحبارها [1]، وقد ولد الإمام ابن المنذر في مدينة نيسابور كما أشار إلى ذلك الذهبي عند ترجمته، ولكن لم تذكر كتب التراجم والطبقات تاريخا محددا لمولد ابن المنذر، وكل الذي عثر عليه الباحث في هذا الشأن، ما ذكره الإمام الذهبي رحمه الله في سير أعلام النبلاء؛ حيث قال: "ولد في حدود موت الإمام أحمد بن حنبل"[2]. رحمه الله.

ولم تحظ كتب التراجم بالقدر الكافي حول نشأة ابن المنذر، فهي لم تعطنا أي تفصيل عن ولادته ونشأته، وتربيته، وتعليمه، ولعلنا نستنتج من إشارات بعض المراجع، أنه قد تلقى تعليمه أو جزءا منه في بلده، وإن لم يكن في مقدورنا أن نحدد الفترة التي قضاها في بلده قبل أن يسافر إلى مكة، لعدم ورود ذلك في المراجع [3]

لقد برع ابن المنذر في فنون الشريعة كلها، وكان له قدم راسخة فيها، فهو إمام في التفسير، وهو ثقة حافظ للحديث، ومع ذلك فقد غلب عليه الجانب الفقهي، والتخصص في فن الخلاف، حتى صار إمام هذا الفن بحق، وقد تحدث عن ابن المنذر علماء كثيرون، أجمعوا كلهم على إمامته وجلالته، ووفور علمه، قال النووي:" الإمام المشهور، أحد أئمة الإسلام،... المجمع على إمامته، وجلالته، ووفور علمه، وجمعه بين التمكن في علمي الحديث والفقه، وله المصنفات المهمة النافعة في الإجماع والخلاف، وبيان مذاهب العلماء،... وله من التحقيق في كتبه ما لا يقاربه أحد، وهو في نهاية من التمكن في معرفة صحيح الحديث وضعيفه"[4]، وقال: "وهو صاحب المصنفات المفيدة، التي يحتاج إليها كل الطوائف"[5]. وقال السبكي:" كان إماما، مجتهدا، حافظا، ورعا"[6].

---

(1)اليافعي، «مرآة الجنان»، ط2، (2/261. 02)، والسبكي، «طبقات الشافعية الكبرى»، (د، ط)، (3/102)، والشيرازي، «طبقات الفقهاء»، ط2، (ص 108(، والنووي «تهذيب الأسماء واللغات»، (د، ط)، والسيوطي " طبقات الحفاظ ط1، (ص330)، وابن المعاد "شذرات الذهب الطبعة 1 (4/89-90)، والزركلي، «الأعلام»، ط9، (5/294)، ، (2/196)، والداوودي، «طبقات المفسرين»، ط1، (2/50).

(2) الذهبي، «سير أعلام النبلاء»، ط4، (14/490)، والسيوطي " طبقات الحفاظ ط1، (ص330)

(3) أبو حماد، مقدمة تحقيق كتاب «الأوسط» لابن المنذر، ط1، (1/13).

(4) النووي، «تهذيب الأسماء واللغات»، (د، ط)، (2/196-197) نصه.

(2) النووي، «المجموع»، (د، ط)، (4/427).

(6) السبكي، «طبقات الشافعية»، (د، ط)، ه (3/102) بنصه.

ISSN: 2462-2508

واتفق العلماء الذين ترجموا لابن المنذر على أنه قد بلغ رتبة الاجتهاد [1]، قال الذهبي:" كان غاية في معرفة الاختلاف والدليل، وكان مجتهدا لا يقلد أحدا"[2]، وقال السيوطي [3] في هذا الصدد:" كان غاية في معرفة الاختلاف والدليل، مجتهدا لا يقلد أحدا"[4]، وقال الداوودي رحمه الله [5]:" وكان مجتهدا لا يقلد أحدا"[6].

وكان ابن المنذر على دراية تامة بعلم الحديث، ومعرفة علله، وطرق الجرح والتعديل في الرواية والسند، قال عنه النووي: "هو الإمام المجمع على إمامته وجلالته، ووفور علمه، وجمعه بين التمكن في علمي الحديث والفقه"[7]، وقال أيضا: "وله من التحقيق في كتبه ما لا يقاربه أحد، وهو في نهاية من التمكن في معرفة صحيح الحديث وضعيفه"[8]، وقد أكثر ابن حجر العسقلاني رحمه الله النقل من كتب ابن المنذر في كتابه "فتح الباري"، ومعظم هذه النقول تتعلق بالحديث وعلومه [9]، وفي أكثرها ذكر اسمه في تخريج الحديث والأثر، أو تصحيح الحديث، أو تضعيفه، أو وصله للحديث المعلق، والأثر المعلق، أو كلامه على رجال الإسناد، وقضايا أخرى تتعلق بعلوم الحديث[10].

وقد كان لابن المنذر عناية شديدة بالحديث وطرق روايته، فهو لا يذكر بابا من أبواب الفقه أو مسألة من مسائله، إلا ويذكر الحديث وطرقه، استدلالا به في المسألة، وهو بالطبع من الأحاديث الصحيحة، فإن لم يوجد في الباب حديث أصلا أو حديث صحيح، فهو يصرح بذلك بكل صراحة ووضوح، وهو يقدم الحديث الصحيح على كل رأي معارض له، وله عادة جميلة في الإشارة إلى الحديث أو الأثر، فإذا كان الحديث صحيحا ثابتا في المسألة فيقول: "ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو صح عنه

(1) السيوطي، «طبقات الحفاظ»، ط1، (ص 330) . والداوودي، «طبقات المفسرين»، ط1، (51/2). والذهبي، «تذكرة الحفاظ»، (د، ط)، (782/3). وله، «تاريخ الإسلام»، ط1، (568/23).

(2) الذهبي، «تذكرة الحفاظ»، (د، ط)، (782/3).

(6) عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين: إمام حافظ مؤرخ أديب. له نحو (600) مصنف، منها الكتاب الكبير، والرسالة الصغيرة. من كتبه (الإتقان في علوم القرآن)، «الشوكاني، فتح القدير، (12/1)».

(4) السيوطي، «طبقات الحفاظ»، ط1، (ص 330).

(8) محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي: شيخ أهل الحديث في عصره. مصري. من تلاميذ جلال الدين السيوطي. توفي بالقاهرة. له كتب، منها (طبقات المفسرين)، «الداوودي، طبقات المفسرين، (4/1)».

(6) الداوودي، «طبقات المفسرين»، ط1، (51/2).

(7) النووي، «تهذيب الأسماء واللغات»، ط1، 2 (196/).

(8) المصدر السابق نفسه، ص 197.

(9) وقد ورد ذكر اسم ابن المنذر في "فتح الباري" ما يقارب 590 مرة

(10) أبو حماد، مقدمة تحقيق كتاب «الأوسط» لابن المنذر، ط1، (56/1).

ISSN: 2462-2508

أنه فعل كذا أو قال كذا، وكذلك في الأثر: ثبت عن عمر، أو علي أنه فعل كذا، أو قال كذا، وإن كان فيها حديث ضعيف غير ثابت عنده، أو أثر غير ثابت، أو غير متصل الإسناد"، فيقول: روّينا، ثم يذكر الحديث أو الأثر مسندا، وهذا في كتابه "الأوسط"، وأما في "اختلاف العلماء" فيذكر الحديث مسندا فقط، ويشير إلى الأثر.

واتفق المؤرخين ورجال التراجم أن وفاة الإمام ابن المنذر كانت في مكة المكرمة [1]، ولكن هؤلاء المؤرخون اختلفوا في سنة وفاته، اختلافا كبيرا، والقول الراجح هو الذي أورده ابن الأثير رحمه الله في معرض حديثه عن وفيات سنة 318هـ: "وممن توفي في هذه السنة أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر بن الجارود النيسابوري بمكة، يوم الأحد انسلاخ شعبان"[2]، وقال الذهبي رحمه الله في ميزان الاعتدال: "توفي سنة ثماني عشرة وثلاثمائة"[3]، وقال الصفدي: "توفي سنة ثمان عشرة وثلاثمائة بمكة"[4]، وقال ابن حجر العسقلاني رحمه الله: "توفي سنة ثمان عشرة وثلاث مائة"[5]، وقال السيوطي:" مات بمكة سنة ثماني عشرة وثلاثمائة"[6]، وقال ابن القطان الفاسي رحمه الله: "وفاته سنة ثمان عشرة وثلاثمائة"[7]، وهو القول الذي اعتمده أكثر من ترجم لابن المنذر، وهو القول الراجح عندي، والله تعالى أعلم.

ثانياً– الدراسات السابقة

لا يعلم الباحث فيما وقف عليه من مراجع، ومن مراجعة فهارس الجامعات، من سبقه إلى هذا الموضوع –والحمد لله والشكر على توفيقه– إلا الباحث عمر يحيى علي بلفاس، الذي شاركه في مشروع هذا الكتاب من قبل، وعنوان بحثه: «تخريج الأحاديث والآثار المسندة في كتاب "الأوسط لابن المنذر من بداية كتاب التيمم حتى نهاية باب ذكر وضوء الجنب إذا أراد النوم من كتاب الاغتسال من الجنابة» [8]، لكن مع ذلك هناك اهتمام وعناية عند الباحثين في رسائلهم العلمية على وجه العموم بهذا؛ فمما وقف عليه الباحث ما يلي:

1. (منهج الإمام ابن المنذر في مختلف الحديث من خلال كتاب الأوسط في السنن والإجماع

(1) الصفدي، «الوافي بالوفيات»، ط2، (3/336)، والسيوطي، «طبقات الحفاظ»، ط1، (ص330).

(2) ابن الأثير، «الكامل في التاريخ»، (6/212)، وانظر: عريب بن سعد. «صلة تاريخ الطبري»، (ص156).

(3) الذهبي، «ميزان الاعتدال»، ط1، (3/451).

(4) الصفدي، «الوافي بالوفيات»، ط2، (3/336).

(5) ابن حجر، «لسان الميزان»، ط2، (5/27/رقم 104).

(6) السيوطي، «طبقات الحفاظ،» ط1، (ص 330).

(7) ابن القطان الفاسي، «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام»، ط1، (5/640/رقم 39).

(8) بإشراف الأستاذ المشارك الدكتور/محمد إبراهيم الحلواني، ومناقشة كل من: أد/هشام حجاب، أد/محمود عبد الله، أ مشارك د/منصور محمد أحمد يوسف يوم 2019/4/18

ISSN: 2462-2508

والاختلاف): وهو عبارة عن بحث قدمه الدكتور علي محمد فتحي أبو شكر، وتم نشره عام 2012 م في مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا،

2. (الصناعة الحديثية عند ابن المنذر في كتاب الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف): والكتاب رسالة دكتوراه، قدمها الباحث علي إبراهيم نعمي النعيمي، بإشراف الدكتور عمار أحمد الحريري، في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمّان، الأردن،

3. (الأحاديث التي حكم عليها الإمام ابن المنذر النيسابوري رحمه الله في كتابه الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف، دراسة تطبيقية): من أول كتاب الطهارة إلى نهاية كتاب الجنائز، وهي رسالة دكتوراه للباحثة استشهاد أسامة حريري في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز

4. (منهج ابن المنذر في مختلف الحديث دراسة تطبيقية من خلال كتابه الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف): للباحث عيد عبد الله أحمد الصيفي وقدمت هذا الدراسة للحصول على درجة الماجستير في الحديث الشريف وعلومه من كلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية بغزة،

5. (تحقيق كتاب الحدود منه، رسالة ماجستير في الفقه): قدمها الباحث صغير أحمد بن محمد حنيف، بإشراف الدكتور عبد الحميد الغفاري، في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وأجيزت الرسالة، وحصل من خلالها على درجة الماجستير سنة 1399 هـ – 1979 م.

9- حدود البحث

تشمل حدود البحث الأحاديث الواردة في كتاب «الأوسط» لابن المنذر من (ذكر الدليل على أن الحائض ليست بنجس " إلى: " حكم الطعام إذا وقت فيه فأرة)، حيث اعتمد الباحث على الطبعة التي قام الدكتور أبو حماد صغير أحمد بتحقيقها في خمس مجلدات، وطبعتها دار طيبة في الرياض، وصدر الأول منها والثاني عام 1985م، وصدر الثالث عام 1988م، والرابع عام 1991م، والخامس عام 1993م.

تطبيق المنهج: بيان الأحاديث ودراستها الخاصة بالقسم الأول من الكتاب المطبوع

طبق الباحث منهج البحث المبين أعلاه على ما يقرب من 100 حديث في كتاب الأوسط لابن المنذر، حيث كانت الأحاديث في الطهارة عموما ضمن عشرة أبواب هي:

1. ذكر الدّليل على أنّ الحائض ليست بنجس.
2. ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض.
3. صلاة المرأة بعد الحيض.
4. صلاة المرأة إن حاضت.
5. أحكام الحائض والنفساء.
6. حكم جلد الميتة.
7. طهر الإهاب المدبوغ.
8. شعور الميتة وأصوافها.
9. أحكام شعر الأدمي.
10. حكم الطعام إذا وقعت فيه فأرة.

ISSN: 2462-2508

ويبين الباحث فيما يلي تطبيق المنهج الذي اعتمده في البحث على الحديثين التاليين من كتاب الأوسط لابن المنذر:

– من باب ذكر الدّليل على أنّ الحائض ليست بنجس:

780-(784) قال ابن المنذر رحمه الله تعالى: حدّثنا عليّ بن الحسن، حدثنا عبد الله، أنبأ سفيان، عن منصور بن عبد الرّحمن، عن صفيّة، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يضع رأسه في حجري وأنا حائض فيقرأ القرآن».

أولا: تخريج الحديث:

متفق عليه: أخرجه البخاري، كتاب: الحيض، باب: باب قراءة الرّجل في حجر امرأته وهي حائض، (67/1)، رقم (297)، حدّثنا أبو نعيم الفضل بن دكين، سمع زهيرا، عن منصور بن صفيّة، أنّ أمّه، حدّثته أنّ عائشة حدّثتها أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: «كان يتّكئ في حجري وأنا حائض، ثمّ يقرأ القرآن»، ومسلم في صحيحه، كتاب: الحيض، باب: جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله وطهارة سؤرها والاتكاء في حجرها وقراءة القرآن فيه، (246/1)، رقم (301). من طريق يحي بن يحي بلفظة: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتكئ في حجري وأنا حائض فيقرأ القرآن.

وأخرجه أحمد (25153)، من طريق عبد الرّحمن بن مهديّ، وابن ماجه «كتاب الطهارة باب الحائض تتناول الشّيء من المسجد» (401/1)، (634) عن عبد الرّزّاق، وابن حبان (798) من طريق عبد الجبّار بن العلاء، ثلاثتهم عن سفيان، عن منصور ابن صفيّة، عن أمّه عن عائشة به.

ثانيا: دراسة الإسناد:

* عائشة بنت الصّدّيق أبي بكر التّيميّة أمّ المؤمنين رضي الله عنها بنت الإمام الصّدّيق الأكبر، خليفة رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–أبي بكر، أفقه نساء الأمّة على الإطلاق. روى عنها خلق كثير خلاصة الحكم فيها: الصديقة بنت الصديق زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأم المؤمنين العالمة العاملة التقية النقية المطهرة الحافظة الثقة رضي الله عنها.

(مسند عائشة): يبلغ ألفين ومائتين وعشرة أحاديث.

اتّفق لها البخاريّ ومسلم على: مائة وأربعة وسبعين حديثا، وانفرد البخاريّ بأربعة وخمسين. وانفرد مسلم بتسعة وستّين، فضائلها لا تحصى والصحابة كلهم عدول بتعديل الله لهم [1].

* صفية بنت شيبة بن عثمان بن أبى طلحة القرشية العبدرية [2]رضي الله عنها أمها أم عثمان برة بنت سفيان بن سعيد بن قانف السلمي، الطبقة الأولى،

(1) ابن سعد، «الطبقات الكبرى»: (58/8-81)، ابن كثير، «البداية والنهاية»، (8 / 91).، الإصابة: (13 / 38).

(2) العبدري بفتح العين وسكون الباء وفتح الدّال المهملة وفي آخرها راء – هذه النّسبة إلى عبد الدّار بن قصي. «الأنساب للسمعاني (274/3)».

ISSN: 2462-2508

روى لها: الجماعة، قال ابن حجر: لها رؤية [1]، وقال الذهبي: يقال: "لها رؤية عن النبي صلى الله عليه وسلم، وفي البخاري التصريح بسماعها من النبي صلى الله عليه وسلم وأنكر الدارقطني إدراكها". [2]

روت عن النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم –في (سنن أبي داود)، و(النّسائيّ)، وهذا من أقوى المراسيل. وروت عن: عائشة، وأمّ حبيبة، وأمّ سلمة؛ أمّهات المؤمنين.

حدّث عنها: ابنها؛ منصور بن عبد الرّحمن الحجبيّ، وإبراهيم بن مهاجر، وبديل بن ميسرة، قال الذهبي: أحسب أنّها عاشت إلى دولة الوليد بن عبد الملك[3].

*سفيان بن سعيد بن مسروق الثّوريّ شيخ الإسلام، إمام الحفّاظ، سيّد العلماء العاملين في زمانه، أبو عبد الله الثّوريّ، الكوفيّ، المجتهد، مصنّف كتاب (الجامع). خلاصة الحكم فيه ثقة حافظ فقيه إمام حجة وبما دلّس روى له: الجماعة السّتّة في دواوينهم، روى عن خلق كثير منهم والده والأعمش، ومنصور بن صفية، وهو ابن عبد الرحمن الحجبي، روى عنه: عبد الله بن نمير، وعبد الله بن الوليد العدني، وعبد الله بن وهب، وآخرون كثر. قال شعبة، وابن عيينة، وأبو عاصم، ويحيى بن معين، وغيرهم: سفيان الثّوريّ أمير المؤمنين في الحديث [4].

قال الذهبي رحمه الله: كان سفيان رأسا في الزّهد، والتّألّه، والخوف، رأسا في الحفظ، رأسا في معرفة الآثار، رأسا في الفقه، ومات: سنة ستّ وعشرين ومائة [5].

* منصور بن عبد الرحمن بن طلحة ابن الحارث وأمه صفية بنت شيبة. من الخامسة أخطأ بن حزم في

(1) ابن حجر، «تقريب التهذيب»، ط1، (ص-749).
(2) ابن حجر، «الإصابة»، ط1، 348/4 وقال: وأبعد من قال: لا رؤية لها، فقد ثبت حديثها في " صحيح البخاري " تعليقا (171/3) في الجنائز قال: وقال أبان بن صالح، عن الحسن بن مسلم، عن صفية بنت شيبة، قالت: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب عام الفتح فقال: "يا أيها الناس: إن الله حرم مكة يوم خلق السماوات والأرض... " الحديث. ووصله «ابن ماجه» «كتاب المناسك باب فضل مكّة »(289/4) رقم (3109) من هذا الوجه، وأخرج ابن مندة، من طريق محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبد الله بن عبد الله بن أبي ثور، عن صفية بنت شيبة قالت: والله لكأني أنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دخل الكعبة... وأخرج أبو داود « كتاب المناسك ،باب الطّواف الواجب » (176/2) رقم(1878) من طريق ابن إسحاق، حدثني محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور، عن صفية قالت: لما اطمأن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة عام الفتح، طاف على بعير يستلم الركن بمحجن في يده، قالت: وأنا أنظر إليه، قال المزي: وسنده حسن.« تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف(343/11)»، وانظر " فتح الباري "(207/9).

(3) ابن سعد، «الطبقات الكبرى»، ط1، (469/8) النووي، «تهذيب الأسماء»، (د، ط)، (349/2)، ابن حجر، «الإصابة»، ط1، (213/8).
(4) الخطيب، تاريخ بغدد (233/10).
(5) الذهبي، «النبلاء»، ط3، (241/7).

ISSN: 2462-2508

تضعيفه، روى له الجماعة سوى التّرمذيّ. خلاصة الحكم فيه ثقة

روى عن: سعيد بن جبير، ومحمد بن عباد بن جعفر المخزومي، وأمه صفية بنت شيبة.

روى عنه: أيوب بن موسى القرشي، وخالد بن إلياس، وسفيان الثوري وآخرون.

قال أبو حاتم: صالح الحديث [1] وقال محمّد بن سعد رحمه الله: كان ثقة، قليل الحديث [2]، وثقه النّسائي وابن حجر، وذكره ابن حبّان في كتاب "الثقات" [3] قيل: مات سنة سبع أو ثمان وثلاثين ومئة.

* عليّ بن الحسن بن موسى الإمام، القدوة، المحدّث، المأمون، أبو الحسن عليّ بن الحسن بن أبي عيسى موسى بن ميسرة الهلاليّ، الخراسانيّ، الدّرابجرديّ [4] من الحادية عشرة، روى عن: حرميّ بن عمارة، ويعلى بن عبيد، وعبد الله بن الوليد العدنيّ. وخلاصة الحكم فيه ثقة صدوق

روى عنه: أبو داود، وأبو حاتم، وأبو زرعة، ومسلم والبخاريّ.

قال الحاكم رحمه الله: كان من أكابر علماء المسلمين، وابن عالمهم، طلب الحديث بالحجاز واليمن والعراق وخراسان. قال محمّد بن عبد الوهّاب: عليّ بن الحسن الهلاليّ عندي ثقة صدوق. ووثقه ابن حجر رحمه الله، وأثنى عليه غير واحد من العلماء، مات في رمضان سنة سبع وستّين ومائتين [5].

* عبد الله بن الوليد بن ميمون بن عبد الله القرشي، الأموي، أبو محمّد المكي، المعروف بالعدني. مولى عثمان بن عفان، من كبار العاشرة. وخلاصة الحكم فيه صدوق حسن الحديث

روى عن: سفيان الثوري، ومصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير، وزمعة بن صالح، وجماعة.

وعنه: أحمد بن حنبل، وأحمد بن نصر النيسابوري، وإسماعيل بن أبي خالد المقدسي، وجماعة.

قال أحمد بن حنبل رحمه الله: لم يكن صاحب حديث، وحديثه حديث صحيح، وقال أبو زرعة: صدوق [6]. قال الذهبي رحمه الله: استشهد به البخاري في "الصحيح"[7]. وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ [8]، وذكره ابن حبان في الثّقات وقال:

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (174/8).

(2) ابن سعد، الطبقات (487/5).

(3) ابن حبان، «الثقات»، (476/7)، الذهبي، «الكاشف»، (279/2)، ابن حجر، «تقريب التهذيب»، ط1، (547).

(4) الدرابجردي، بفتح الدال والراء، هذه النسبة إلى درابجرد، وهي محلة بنيسابور، وقد يقال لها: دار ابجرد، «معجم البلدان» للحموي (446/2). و«اللباب في تهذيب الأنساب (495/1)».

(5) المزي، «تهذيب الكمال»، (374/20)، ابن حجر، «تهذيب التهذيب»، (د، ط)، (299/7).

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (188/5).

(7) الذهبي، تاريخ الإسلام (105/5).

(8) ابن حجر، «تقريب التهذيب»، (328): بل: صدوق حسن الحديث، وعبارة: "ربما أخطأ" كأنه أخذها، والله

ISSN: 2462-2508

مستقيم الحديث، ولم يذكروا له تاريخ وفاة [1].

ثالثا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن العدني، صدوق يرتقي إلى صحيح لغيره بمتابعة قبيصة له عن سفيان كما عند البخاري «باب مباشرة الحائض».

حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ "كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ كِلَانَا جُنُبٌ وَكَانَ يَأْمُرُنِي فَأَتَّزِرُ فَيُبَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ وَكَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ إِلَيَّ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ"[2]

– من باب صلاة المرأة بعد الحيض:

806 – (811) قال ابن المنذر رحمه الله تعالى: وحدّثنا محمّد بن خلف بن شعبة والحديث له، ثنا زكريّا بن عديّ، ثنا عبيد الله بن عمرو، عن عبد الله بن محمّد بن عقيل، عن إبراهيم هو ابن محمّد بن طلحة، عن عمران بن طلحة، عن بنت جحش يعني حمنة، أنّها قالت: «كنت أستحاض حيضة شديدة كثيرة، فجئت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أستفتيه وأخبره، فوجدته في بيت زينب بنت جحش، فقلت: يا رسول الله: إنّ لي إليك حاجة، قال: ما هي يا هناه؟ قلت: إنّي لأستحي منك، وإنّه لحديث ما منه بدّ، وإنّي أستحاض حيضة شديدة، فما ترى تقول فيها يا رسول الله، قد منعتني الصّوم والصّلاة، قال: أنعت لك الكرسف فإنّه يذهب بالدّم، قالت: فإنّه أكثر من ذلك قال: فتلجّمي، قالت: فإنّه أكثر من ذلك إنّي أثجّ ثجّا قال: آمرك بأمرين أيّهما فعلت أجزأك من الآخر، إن قويت عليهما فأنت أعلم، إنّما هي ركضة من ركضات الشّيطان، فتحيضي ستّة أيّام أو سبعة في علم الله، ثمّ اغتسلي، حتّى إذا استنقأت فصلّي أربعا وعشرين أو ثلاثا وعشرين ليلة وأيّامها وصومي، فإنّ ذلك يجزيك، كذلك فافعلي في كلّ شهر كما تحيض النّساء وكما يطهرن لميقات حيضهنّ وطهرهنّ، وإن قويت على أن تؤخّري الظّهر وتعجّلي العصر ثمّ تغتسلين فتصلّين الظّهر والعصر جمعا، وتؤخّري المغرب وتعجّلي العشاء ثمّ تغتسلي وتجمعي بين الصّلاتين، ثمّ تغتسلي مع الفجر ثمّ تصلّي كذلك فافعلي، وصومي وصلّي إن قويت على ذلك، قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وهذا: أعجب الأمرين إليّ».

حدّثنا عليّ عن أبي عبيد قال: "الكرسف القطن وقولها أثجّه ثجّا هو من الماء الثّجّاج وهو السّائل وقوله: «تلجّمي»، يقول: شدّي لجاما وهو شبيه بقوله: " استثفري والاستثفار يكون من ثفر الدّابّة شبّه هذا اللّجام بالثّفر لأنّه يكون تحت ذنبة الدّابّة[3]."

أعلم، من قول أحمد: "وحديثه حديث صحيح، وكان ربما أخطأ في الأسماء، وقد كتبت عنه أنا كثيرا". وقال العقيلي: ثقة معروف. «تحرير تقريب التهذيب (284/2)».

(1) ابن حبان، الثقات (348/8).

(2) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الحائض، باب مباشرة الحائض ج1ص84

(3) «غريب الحديث لأبي عبيد (279/1)».

ISSN: 2462-2508

أولا: تخريج الحديث:

أخرجه الشافعي رحمه الله في مسنده (310) قال: "حدثنا إبراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن محمد بن عقيل....به. كما هنا بتمامه. ومن طريقه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (173/2).

أخرجه الحاكم في مستدركه (279/1) رقم (516)، ومن طريقه البيهقي في "سننه (338/1)» وأخرجه عبد الرزاق (306/1) رقم (1174)، ومن طريقه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (12/6) رقم (3189)، وقال الحاكم إثره: «قد اتّفق الشّيخان على إخراج حديث الاستحاضة من حديث الزّهريّ وهشام بن عروة، عن عائشة أنّ فاطمة بنت أبي جحش سألت النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم وليس فيه هذه الألفاظ الّتي في حديث حمنة بنت جحش، ورواية عبد الله بن محمّد بن عقيل بن أبي طالب وهو من أشراف قريش وأكثرهم رواية غير أنّهما لم يحتجّا به». وشواهده حديث الشّعبيّ، عن قمير امرأة مسروق، عن عائشة رضي الله عنها. وحديث أبي عقيل يحيى بن المتوكّل، عن بهيّة، عن عائشة وذكرها في هذا الموضع يطول.

وأخرجه البيهقي رحمه الله في "الخلافيات "(535/1): وقال إثره: قال الإمام أحمد – رحمه الله –: "وهذا يحمله بعض أصحابنا على المبتدأة، ويكون فيه حجّة لمن ذهب إلى أنّها ترجع إلى عادة نسائها ستّا أي إن كانت عادتهنّ ستّا، أو سبعا إن كانت عادتهنّ سبعا"، والظّاهر أنّ هذا الحديث ورد في المعتادة.

وحمنة هي أمّ حبيبة بنت جحش رضي الله عنها في قول عليّ بن المدينيّ، وهي غيرها في قول غيره والله أعلم، وكان أحمد وابن راهويه يحتجان به كما قال الذهبي، ولهذا قال الترمذي عقب هذا الحديث: " حسن صحيح، وسألت محمدا –يعنى البخاري –عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن صحيح، وهكذا قال أحمد بن حنبل: هو حديث حسن صحيح".

قلت: هذا إذا كان محمد بن خلف هو العسقلاني الصدوق فإن لم يكن هو فالحديث ضعيف لجهالة هذا الراوي والله أعلم.

قال النووي [1]: قولها (أي هنتاه) هي بإسكان النون وفتحها، والإسكان أشهر قال: صاحب نهاية الغريب: وتضم الهاء الأخيرة وتسكن ويقال في التثنية هنتان، وفي الجمع هنات وهنوات، وفي المذكر هن وهنان وهنون، ولك أن تلحقها الهاء لبيان الحركة فتقول ياهنه وأن تشبع حركة النون فتصير ألفا فتقول يا هناه، ولك ضم الهاء فتقول يا هناه أقبل قالوا وهذه اللفظة تختص بالنداء ومعناه يا هذه وقيل يا امرأة.

ثانيا: دراسة الإسناد:

*محمد بن خلف في بعض نسخ ابن المنذر: محمد بن خلف بن شعبة، وفي مكان أخر: محمد بن خلف العسقلاني، فإن كان الأخير فهو كما قال ابن حجر: صدوق من الحادية عشرة مات سنة وستين

(1) في «شرح مسلم (107/17)».

ISSN: 2462-2508

ومائتين [1].

وفي تاريخ نيسابور للحاكم: محمد بن خلف بن شعبة بن النعمان النيسابوري أبو عبد الله القشيري، ويعرف بحمدان بن خلف. ولا يوجد له ذكر في كتب التراجم [2]. خلاصة الحكم فيه إن كان محمد بن خلف فهو ثقة معروفاٌ من أهل الفضل والعلم ومحتاطٌ في الأخذ.

* زكريا بن عدى بن رزيق بن إسماعيل، ويقال: ابن عدي بن الصلت بن بسطام التيمي مولاهم، أبو يحيى الكوفي نزيل بغداد، من العاشرة، روى له: البخاري –مسلم –أبو داود في المراسيل –الترمذي – النسائي –ابن ماجه. خلاصة الحكم فيه ثقة يحفظ

روى عن: حماد بن زيد، وشريك، وعبيد الله بن عمرو

روى عنه: ابن راهويه، وعبد بن حميد، وحجاج بن الشاعر

وثقه ابن سعد، والعجلي، وابن خراش رحمهم الله، قال ابن حجر: "ثقة جليل يحفظ"، قال الذهبي: "الحافظ"، وقال المنذر بن شاذان: "ما رأيت أحفظ منه"[3]. مات سنة إحدى عشرة ومائتين. [4]

* عبيد الله بن عمرو بن أبى الوليد الرقى، أبو وهب الأسدي، مولى بنى أسد، من الثامنة، روى له: البخاري –مسلم –أبو داود –الترمذي –النسائي – ابن ماجه. خلاصة الحكم فيه ثقة

روى عن: الثوري، والأعمش، وعبد الله بن محمد بن عقيل

روى عنه: بقية بن الوليد، وحكيم بن يوسف الرقي، وزكريا بن عدي.

وثقه ابن معين، وابن سعد، والنسائي، وقال أبو حاتم: صالح الحديث ثقة صدوق لا أعرف له حديثا منكرا، قال ابن حجر: ثقة فقيه ربما وهم، قال الذهبي: الحافظ [5]. مات سنة ثمانين ومائة [6].

* عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب القرشي، صدوق يحسن حديثه، الهاشمي أبو محمد المدني، من الرابعة، روى له البخاريّ رحمه الله في "الأدب" وفي "أفعال العباد"، وأبو داود، والتّرمذيّ، وابن ماجه رحمهم الله.

روى عن: إبراهيم بن محمد بن طلحة، وسعيد بن المسيب، وعطاء بن يسار.

---

(1) التقريب (5859).

(2) تاريخ نيسابور للحاكم (533).

(3) المزي، «تهذيب الكمال»، ط1، (364/9)، الذهبي، «النبلاء»، ط3، (472/8) ابن حجر «التقريب»، (ص-216).

(4) ابن سعد، «الطبقات الكبرى»، ط1، (407/6) الذهبي، «تاريخ الإسلام»، ط1، (83/15).

(5) المزي، «تهذيب الكمال»، ط1، (136/19)، ابن حجر، «التقريب»، (ص-373).: قوله: "ربما وهم" اقتبسها من ابن سعد، وقد انفرد بها، فلا يعتد بها، فقد أطلق توثيقه يحيى بن معين، والنسائي، وأبو حاتم – وقال: صالح الحديث، ثقة، صدوق، لا أعرف له حديثا منكرا –، والعجلي، وابن حبان، وابن شاهين، وابن نمير.

(6) ابن سعد، «الطبقات الكبرى»، ط1، (484/7)، الذهبي، «النبلاء»، ط3، (310/8).

ISSN: 2462-2508

روى عنه: حماد بن سلمة، وروح بن قاسم، وعبد الملك بن جريج.

قال يعقوب: وابن عقيل صدوق، وفي حديثه ضعف شديد جدا. وعن سفيان: كان ابن عقيل في حفظه شيء، فكرهت أن ألقه. وعن أحمد بن حنبل: ابن عقيل منكر الحديث، وضعفه ابن معين وابن المديني والنسائي، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، قال التّرمذيّ: صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه، وسمعت محمّد بن إسماعيل يقول: كان أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، والحميدي يحتجون بحديث ابن عقيل. قال محمّد بن إسماعيل: وهو مقارب الحديث.

قال الذهبي: فمثل هذا لا ينزل حديثه عن الحسن مع قوله " مقارب الحديث ".

وقال أبو أحمد بن عديّ رحمه الله: روى عنه جماعة من المعروفين الثقات، وهو خير من ابن سمعان، ويكتب حديثه. وقال ابن حجر: صدوق في حديثه لين ويقال تغير بأخرة [1]، وقال الذهبي: احتج به أحمد وغيره، مات بعد الأربعين ومئة.

* إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله القرشي التيمي، ثقة، أبو إسحاق المدني، من الثالثة.

روى عن: عبد الله بن شداد، وابن عباس، وعمه عمران بن طلحة وطائفة،

روى عنه: حبيب بن أبي ثابت، وعبد الله بن محمد بن عقيل، ومخرمة بن سليمان وغيرهم.

قال ابن حجر رحمه الله: ثقة، قال الذهبي: ثقة صالح [2]. وثقه العجلي، ويعقوب بن شيبة، وابن حبان، وابن عساكر في تاريخه، مات سنة عشر ومائة.

* عمران بن طلحة بن عبيد الله القرشي التيمي، له رؤية، المدني، روى له: البخاري في الأدب المفرد – أبو داود –الترمذي –وابن ماجه حديثا واحدا عن أمّه في الاستحاضة.

روى عن: أبيه طلحة، وعلي بن أبي طالب، وأمه حمنة بنت جحش وغيرهم.

روى عنه: ابن أخيه إبراهيم بن محمد بن طلحة، وسعد بن طريف، ومعاوية بن إسحاق بن طلحة.

وثقه ابن سعد، وقال العجلي: مدني تابعي ثقة، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات [3]. قال ابن حجر: له رؤية، وقال الذهبي، وثق. لم يذكر له تاريخ وفاته

(1) بل: ضعيف يعتبر به، ضعّفه مالك بن أنس ويحي بن سعيد القطان فلم يرويا عنه، وضعفه يحي بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويعقوب بن شيبة، وسفيان بن عيينة، ومحمد بن سعد، والجوزجاني، وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، والنسائي، وابن خزيمة، وأبو داود، وابن حبان، والدارقطني. وما حسّن الرأي فيه سوى الترمذي وشيخه البخاري، فقال الأول: صدوق، وقال الثاني: مقارب الحديث، «تحرير التقريب» (264/2).

(2) ابن حبان، «الثقات»، ط1، (5/4)، ابن حجر، «تقريب التهذيب»، ط1، (114/1).

(3) ابن حبان، «الثقات»، ط1، (217/5)، الذهبي، «الكاشف»، ط1، (93/2) ابن حجر، «التقريب» (ص-429).

ISSN: 2462-2508

* " حمنة " بنت جحش الأسدية أخت زينب رضي الله عنها[1] زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت تحت مصعب بن عمير فقتل عنها يوم أحد وخلف عليها طلحة بن عبيد الله وهي التي كانت تستحاض قاله عبد الله بن محمد بن عقيل عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة عن أمه حمنة بنت جحش وكذا قال عاصم عن عكرمة عن حمنة وقال أبو إسحاق الشيباني وأبو بشر عن عكرمة كانت أم حبيبة تستحاض وقال يونس عن الزهري عن عمرة عن أم حبيبة: "وهي حمنة" وذكر الزبير ابن بكار أن أم محمد وعمران ابني طلحة بن عبيد الله حمنة بنت جحش وذكر خليفة أن حمنة كانت عند طلحة فهذا يدل على صحة حديث بن عقيل وأما الواقدي فزعم أن المستحاضة أم حبيبة بنت جحش أخت حمنة قال ومن زعم أنها حمنة فقد غلط هكذا قال الواقدي ولا وجه لرد الأقوال الصحيحة لقوله وحده والله تعالى أعلم .

قلت (ابن حجر) رحمه الله: لكن في رواية الزهري عن عروة عن أم حبيبة بنت جحش ختنة [2] رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتحت عبد الرحمن بن عوف استحيضت سبع سنين [3] هكذا وفي نصه على أنها كانت تحت عبد الرحمن ما يرجح ما ذهب إليه الواقدي وقد رجحه إبراهيم الحربي وزيف غيره واعتمده الدارقطني والله تعالى أعلم [4].

ثالثا: الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن، رجاله ثقات غير ابن عقيل وقد تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه، وهو في نفسه صدوق، فحديثه في مرتبة الحسن.

مناقشة النتائج

أشارت نتائج البحث إلى عدة مسائل التي هي موضوع كتاب الأوسط لابن المنذر بالنسبة لمسائل الطهارة وأبرزها ما يلي:

1. انتهى البحث إلى أن الحائض ليست بنجس، وأن مؤاكلة الحائض والشّرب من سؤرها ليس فيه شيء.

2. وقرر البحث أن مباشرة الحائض والنّوم معها ليس فيه شيء لقوله: (اصنعوا كل شيء إلا النكاح).

3. وانتهى البحث إلى أن من جامع امرأته في فرجها حال الحيض أنه لا يجب عليه شيء وعليه التوبة والاستغفار، وإن أخرج دينارا أو نصفه فإنه مستحب لقول ابن عباس، والله أعلم بالصواب.

4. وقرر البحث أن من استحل وطء الحائض حكم بكفره، ومن فعله جاهلا وجود الحيض، أو تحريمه،

(1) سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي ج2 ص 211

(2) (ختنة)، الأحماء من قبل الزّوج، والأختان من قبل المرأة، والصّهر يجمعهما، وقال اللّيث: الختن: زوج فتاة القوم، ومن كان من قبله من رجل أو امرأة فهم كلّهم أختان لأهل المرأة، وأمّ المرأة وأبوها: ختنان للزّوج، الرجل ختن، والمرأة ختنة، تاج العروس (480/34)، المحكم لابن سيده، (151/5).

(3) رواه مسلم «كتاب الحيض، باب المستحاضة وغسلها وصلاتها» (262/1) رقم (334) في صحيحه.

(4) «التهذيب لابن حجر» (411/12-412).

ISSN: 2462-2508

أو ناسيا، أو مكرها، فلا إثم عليه ولا كفارة.

5. وانتهى البحث إلى أن الكبائر محدودة وليست معدودة.

6. وقرر البحث أن الكفارة ليست واجبة، وأن جماع الحائض لا يدخل في حد الكبيرة، والله أعلم.

7. وانتهى البحث إلى جواز وطأ المستحاضة لتوافر الأدلة على ذلك من السنة لما روي عن حمنة بنت جحش «أنها كانت مستحاضة وكان زوجها يجامعها» وأيضا: «كانت أم حبيبة تستحاض وكان زوجها يغشاها».

8. وقرر البحث أن المرأة حسب عادتها إن كان طهرها رؤية السائل الأبيض تنتظر حتى تراه، وإن كان طهرها بالجفوف طهرت برؤيته، وكلا العلامتين يصلح أن يكون علامة على طهر المرأة. والله أعلم.

9. وانتهى البحث إلى أن المرأة الحامل إذا رأت الدم المطرد الذي يأتيها على وقته وشهره وحاله، فإنه حيض تترك من أجله الصلاة والصيام وغير ذلك، إلا أنه يختلف عن الحيض في هذه الحالة بأنه لا عبرة به في العدة؛ لأن الحمل أقوى منه. والله أعلم.

10. وقرر البحث إلى أن الراجح: من خلال الأدلة أن مذهب الجماهير من السلف والخلف من إيقاع الطلاق على الحائض هو الأقوى، والله أعلم.

11. وقرر البحث إلى أن الراجح: أن الحائض إذا أدركت من الوقت مقدار ركعة، فقد أدركت الصلاة، والسنة صريحة في هذا. والله أعلم.

12. وانتهى البحث إلى أنه إذا طهرت الحائض في وقت صلاة، وأخذت في غسلها فإنه يجب عليها الصلاة، سواء كان الوقت يتسع للطهارة أم لا.

التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، فإن الباحث يوصي بالتالي:

1. ينبغي دراسة ما ورد إلينا عن سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين وغيرهم من علماء هذه الأمة الذين كانوا أشد الناس حرصا على توصيل العلم لنا سهلا ميسرا.

2. استكمال البحث في نفس المنهج لباقي أجزاء كتاب الأوسط لابن المنذر.

3. القيام ببحث مشابه على باقي مصنفات ابن المنذر ومقارنة نتائجها بما وصلنا له في هذا البحث.

4. استخدام المنهج نفسه على مصنفات أخرى للحديث ومقارنتها ببعضها مما يفيد الباحثين في المقارنة والترجيح بينها.

5. قائمة المراجع

- الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن (1416هـ)، طبقات الشافعية، ط1، لبنان: دار الفكر.
- ابن الأثير، علي بن أبي الكرم، (1967)، الكامل في التاريخ، ط2، لبنان: دار الكتب العلمية.
- الأنصاري، فريد، (1997)، أبجديات البحث في العلوم الشرعية محاولة في التأصيل المنهجي، ط1، منشورات القران.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، (1981)، صحيح البخاري، لبنان: دار الفكر.
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس الحراني، (2004)، مجموع الفتاوى، ط1، المملكة العربية

ISSN: 2462-2508

السعودية: مجمع الملك فهد في المدينة النبوية.
– ابن أبي حاتم، عبد الرحمن، (1952)، الجرح والتعديل، ط1، لبنان: دار الكتب العلمية.
– ابن حجر، أحمد بن علي، (1971)، لسان الميزان، ط2، لبنان: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
– ابن حجر، أحمد بن علي، (1995)، الإصابة في تمييز الصحابة، لبنان: دار الكتب العلمية.
– ابن حجر، أحمد بن علي، (1416هـ)، تقريب التهذيب، تحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، ط1، الرياض: دار العاصمة.
– ابن حجر، أحمد بن علي، (د.ت) تهذيب التهذيب، لبنان: دار صادر.
– حريري، استشهاد بنت أسامة بن صالح، (2017)، الأحاديث التي حكم عليها الإمام ابن المنذر النيسابوري رحمه الله في كتابه (الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف) دراسة تطبيقية من أول كتاب الطهارة إلى نهاية كتاب الجنائز، رسالة دكتوراه، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.
– ابن حزم، علي بن حزم الظاهري، (1984)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق ومراجعة لجنة من العلماء، ط1، مصر: دار الحديث.
– الحموي، ياقوت بن عبد الله، (1957)، معجم البلدان، لبنان: دار صادر ودار بيروت.
– الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، (د.ت)، تاريخ بغداد، لبنان: دار الكتاب العربي.
– ابن خلكان، أحمد بن محمد، (1977)، وفيات الأعيان وأنباء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، لبنان: دار صادر.
– خليفة، حاجي، عبد الله، مصطفي، (د.ت)، كشف الظنون، العراق: مكتبة المثنى.
– الدار قطني، علي بن عمر أبو الحسن، (1966)، سنن الدار قطني، لبنان: دار المعرفة.
– أبو داود، سليمان بن الأشعث، (1988)، سنن أبي داود، لبنان: دار الجيل.
– الداوودي، محمد بن علي، (1972)، طبقات المفسرين، تحقيق: علي عمر، ط1، مصر: مكتبة وهبة.
– الذهبي، محمد بن أحمد، (1988)، تاريخ الإسلام، تحقيق: بشار معروف وشعيب الأرناؤوط، وصالح عباس، ط1، لبنان: مؤسسة الرسالة.
– الذهبي، محمد بن أحمد، (1374هـ)، تذكرة الحفاظ، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، لبنان: دار إحياء التراث العربي.
– الذهبي، محمد بن أحمد، (1990)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: أكرم البوشي، ط4، لبنان: مؤسسة الرسالة.
– الذهبي، محمد بن أحمد، (1963)، ميزان الاعتدال، تحقيق: علي البجاوي، ط1، لبنان: دار المعرفة.
– الزركلي، خير الدين، (1990)، الأعلام، ط9، لبنان: دار العلم للملايين.
– السبكي، عبد الوهاب بن علي، (د.ت)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود الطناحي،

ISSN: 2462-2508

وعبد الفتاح الحلو، مصر: دار إحياء الكتب العربية.
– ابن سعد، محمد بن سعد الزهري، الطبقات الكبرى، تحقيق: علي محمد عمر، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1421هـ – 2001م.
– سعد، عريب، (1897)، صلة تاريخ الطبري، بريطانيا: مطبعة بريل.
– السمعاني، عبد الكريم بن محمد، (1988)، الأنساب، ط1، لبنان: دار الجنان.
– السهمي، حمزة بن يوسف، (1401هـ)، تاريخ جرجان، ط2، لبنان: عالم الكتب.
– السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال، (1983)، طبقات الحفاظ، ط1، لبنان: دار الكتب العلمية.
– أبو شكر، علي محمد فتحي، (2012)، منهج الإمام ابن المنذر في مختلف الحديث من خلال كتاب الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف)، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا.
– شندي، إسماعيل، (2015)، الإمام ابن المنذر النيسابوري حياته ومؤلفاته ومنهجه، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، 35 (2).
– الشيرازي، إبراهيم بن علي، (1981)، طبقات الفقهاء، تحقيق: إحسان عباس، ط2، لبنان: دار الرائد العربي.
– الصفدي، خليل بن إيبك، (1962)، الوافي بالوفيات، ط2، فرايز شتايز بقيسبادن.
– الصيفي، عيد عبد الله أحمد، (2015)، منهج ابن المنذر في مختلف الحديث دراسة تطبيقية من خلال كتابه الأوسط من السنن والأجماع والاختلاف، رسالة ماجستير في الحديث الشريف وعلومه، كلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية بغزة.
– عثمان، آمنة إبراهيم، المنهج الاستقرائي أنواعه واستخداماته عند المحدثين (دراسة تطبيقية)، (2018)، مجلة كلية التربية بجامعة السلام، (1).
– ابن العماد، عبد الحي بن أحمد، (1988)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر ومحمود الأرناؤوط، ط1، دمشق وبيروت: دار ابن كثير.
– الفتني، سلمان بن محمد شفيع، (1434هـ)، إجماعات الإمام ابن المنذر في غير كتابه الإجماع جمعا ودراسة، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
– ابن القطان الفاسي، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري، (997)، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق: الحسين آيت سعيد، ط1، الرياض: دار طيبة.
– ابن قنفذ، أحمد بن حسن، (1978)، الوفيات، تحقيق: عادل نويهض، ط2، لبنان: دار الآفاق الجديدة.
– ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، (1408هـ)، الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ط1، المملكة العربية السعودية: دار العاصمة.
– الكتاني، محمد بن جعفر، (1400هـ)، الرسالة

ISSN: 2462-2508

المستطرفة، ط2، لبنان: دار الكتب العلمية.
– ابن كثير، إسماعيل بن عمر، (1966)، البداية والنهاية، ط1، بيروت والرياض: مكتبة المعارف ومكتبة النهضة.
– المزي، أبو الحجاج يوسف، (1992)، تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عواد، ط1، لبنان: مؤسسة الرسالة.
– مسلم، بن الحجاج، (1929)، صحيح مسلم، مطبوع مع شرح النووي عليه، ط1، لبنان: الدار الثقافية العربية.
– ابن المنذر، محمد بن إبراهيم، (1981)، الإجماع، تحقيق: فؤاد عبد المنعم، ط1، قطر: مطبوعات رئاسة المحاكم الشرعية لدولة قطر.
– ابن المنذر، محمد بن إبراهيم، (1993)، الإشراف على مذاهب أهل العلم، تحقيق: عبد الله البارودي، لبنان: دار الفكر.
– ابن المنذر، محمد بن إبراهيم، (1414هـ)، الإقناع، تحقيق: عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، ط2، المملكة العربية السعودية: مكتبة الرشد.
– ابن المنذر، محمد بن إبراهيم، (1985)، الأوسط، تحقيق: أبو حماد، صغير أحمد بن حنيف، ط1، المملكة العربية السعودية: دار طيبة.
– ابن المنذر، محمد بن إبراهيم، (د.ت)، الأوسط، نسخة المحمودية.
– النسائي، أحمد بن شعيب، (1991)، السنن الكبرى، ط1، لبنان: دار الكتب العلمية.
– النعيمي، علي إبراهيم، (2015)، الصناعة الحديثية عند ابن المنذر في كتابه الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية، الأردن.
– النووي، يحيى بن شرف، (د.ت)، المجموع، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، المملكة العربية السعودية: مكتبة الإرشاد.
– النووي، يحيى بن شرف، (د.ت)، تهذيب الأسماء واللغات، مصر: إدارة الطباعة المنيرية.
– ابن هداية الله، أبو بكر بن السيد الكوراني، (1982)، طبقات الشافعية، تحقيق: عادل نويهض، ط3، لبنان: دار الآفاق الجديدة.
– اليافعي، عبد الله بن أسعد، (1992)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، ط2، مصر: دار الكتاب الإسلامي.